

يصدر في الشهر ثلاث
مرات بحره مراد فرج
الحامي بمصر

الْبَهْلِكُ

قيمة الاشتراك في السنة
١٠ صاغ
تدفع مقدماً للحاخاخانة

وثن النسخة خمسة ملاليم

جريدة ادبية تهذيبية علمية تاريخية دينية لطائفة الاسرئيليين القرايين : بمصر

— الاحد ٢٨ نيسان سنة ٥٦٦٣ — ٢٦ ابريل سنة ١٩٠٣ —

تعديل المادة ١٧٤

من قانون تحقيق الجنايات

المادة ١٧٤ من قانون تحقيق الجنايات الاهلي مطلقة في جواز
استئناف عقوبة الجنحة أية كانت تلك العقوبة ومهما كانت حبساً أم
غرامة بغير نظر الى مدة الحبس ولا الى مقدار الغرامة مادامت العقوبة
عقوبة جنحة في أصل التطبيق

وجناب المستشار القضائي يرى تعديل هذه المادة بنص آخر هو
« الاحكام الصادرة في مواد الجنح يقبل استئنافها من المحكوم عليه
ومن النائب العمومي أو أحد وكلائه

» ومع ذلك اذا كان الحكم لا يقضى الا بالحبس مدة لا تزيد على
أربعة عشر يوماً أو بغرامة لا تتجاوز جنيتها واحداً مصرياً وبالمصاريف فلا
يجوز استئنافه من المحكوم عليه الا بعد استئذان القاضي واذنه بذلك في

الجلسة التي صدر فيها ذلك الحكم ولا يجوز الاستئناف في هذه الحالة الا بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها « اهـ
والمؤيد الاغر اعترض هذا التعديل المراد بمدة يوم الاثنين ١٣
ابريل الحاضر نمرة ٣٩٣٠ تحت عنوان « الاصلاح القضائي المقلوب »
وانتقده انتقادا مليحاً لعدة وجوه هي

أولاً . - تملك القاضي سلطة كونه يأذن للمحكوم عليه بعد الحكم بالاستئناف أولاً يأذن وانها سلطة مهددة فيمنح بها من يشاء ويحرم من يشاء بلا مرجع له من القانون الذي بين يديه

ثانياً . عدم التناسب بين العقوبة البدنية والعقوبة المالية المفروضتين حداً لجواز الاستئناف وعدمه لعظم الفرق بين الحبس مدة ١٤ يوماً والغرامة جنيهاً واحداً وان هذا أى عدم التناسب يكون عنده ان الاربعة عشر يوماً حبساً عند المصريين توازي جنيهاً واحداً معاً كان المحكوم عليه بالحبس واياً كان

ثالثاً . عدم عصمة القاضي من الزلل لكثرة القضايا وان الاصح في احصاء ما يخطئه له الاستئناف هو بالاقل عشرون من كل مائة حكم لا ثلاثة كما جاء بمذكرة نظارة الحقانية فخرمان كل محكوم عليه بالحبس ١٤ يوماً من الاستئناف سلب لحق طبيعي له هو الدفاع عن نفسه .

رابعاً . كون اذن القاضي مقيداً بالمكان والزمان وهو حال انتقاد الجلسة بعد الحكم ثم كونه مقيداً أيضاً بمصر مخصوص هو ان يكون موجبه خطأ التطبيق أو التأويل قال المؤيد مع العلم بأن الخطأ من هذه

الجهة أكثر ما يعرف بعد كتابة حيثيات الحكم والامعان في نصه وهو لا يقرأ في الجلسة مكتوبة كل حيثياته وان قرئ قلمًا فطن المحكوم عليه لوجه الخلف في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها

هذا يحصل ما قدح به المؤيد في التعديل المقصود وهو اعتراض لا أخال أحداً ينبوعه بل يرد على الفكر كثير غير ذلك من وجوه الاعتراض والنقد وقد رأينا أن تطرق في التهذيب باب الكلام على هذه المسئلة وثبت فيه اشتراكنا مع المؤيد والقير من المحامين . وان كانت صبغة التهذيب بعيدة في العادة عن مثل هذه المواضع

على أنها وائم الحق من رؤس المسائل وعناصر النظام فماذا يكون لامة من الامم من شئ تهتم به بعد ما يتعلق بقانونها وقضاؤها . واني لا عجب لم لا يشغل المشغولون بالقانون وما هم بالقليلين عند كل شئ من هذا القيل يفحصونه فحسباً مدققاً ويلقون عليه ما تمليه عليهم الخواطر الحرة الصادقة والآراء السديدة النافعة ولكن لعل لم عذراً

واني كما أشرت مع المؤيد في شعوره امام هذا التعديل الجديد يسمح لي قلبي أن أفصح بما عندي مما يمكن أن يكون زيادة على تلك الوجوه وجوه الاعتراض والنقد

فايضاً مع وضنا ما يعترض به المؤيد نصب أعيننا كيف تقضي على القاضي أن يقضي هو بنفسه على حكم نفسه بالخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها وما كاد يفرغ من قوله حكمت للحكمة . ثم كيف تنتظر منه ان يعدل في قضاؤه على نفسه بالخطأ في علمه الخاص وهو علم القانون الذي

من أجله ثبوا مركز القضاة ويقبض بسببه أجره في آخر كل شهر وكيف
يسجل على نفسه هذا الخطأ كلما أذن بالاستئناف فهو عنوان له ودليل عليه
وكيف يصغر عنده اعلان جهله أو خطئه في الجلسة العلنية وفيها من الصغير
والكبير والغني والفقير والعظيم والحقير وربما كان المستأذن وضعياً في ذاته
أو في نظر القاضي فهو يقبل منه التخطئة عينا لعين . وما أضيق وقت
القاضي وأخرج صدره وأشغل باله عن أن يتخلل ذلك عند الحكم في كل
قضية تقريباً طلب الاذن منه بالاستئناف واجابته الطلب أو رفضه
وإثبات ذلك في محضر الجلسة طبعاً عند الاجابة وكثيراً ما يختلف الرأي
أو النظر خصوصاً اذا كان المستأذن هو المحامي فتحتاج الحال هنا الى
مناقشة واقناع من الطرفين وقلم اقتنع أحدهما أو رضي أن يقتنع فكأنما
هي قضايا أخرى تتولد عن القضايا الاصلية

ثم لا بد لمحكمة الاستئناف والنيابة أن تنظر أولاً في توفر موجب
الاذن وهو الخطأ في التطبيق أو التأويل قبل أن تنظر وتفصل في موضوع
التهمة من حيث هي فكثيراً ما يشغل ذلك النيابة والمحكمة والمحامين في
الاخذ والرد والمناقشة والمداولة والحكم في هذا الخصوص فان مجرد الاذن
من القاضي لا يلزم المحكمة بنظر الاستئناف الا اذا كان قانونياً وهو لا
يكون كذلك على حسب التعديل الا اذا كان هناك حقيقة خطأ في
التطبيق أو التأويل فوجب البحث أولاً في أساس الاذن وهو هذا الخطأ
ثم ما اذا يكون لمحكمة النقض والابرار من عمل في الوجه الذي يرفع
لها وهو خطأ التطبيق من اوجه النقض وقد فصل القاضي في هذا الوجه

يعدم اذنه أو يرفضه الاذن أو فصلت فيه بحكمة الاستئناف بتخطئها
القاضي في كونه اذن فقالت بان لا خطأ كان يستوجب الاذن
وأية ضمانه للمحكوم عليه الذي لا يأذن له القاضي أو يرفض طلبه
الاذن خطأ منه أو تعمداً فأصبح الحكم نهائياً عليه وكان الاستئناف
جائزاً فيه قانوناً لو تأمل القاضي أو اعتدل

ثم ان القاضي قد يرى نفسه مخطئاً ولا يطالب منه الاذن بالاستئناف
وهو لا يستطيع الاذن الا اذا طلب منه كقول المادة « لا بعد استئذان
القاضي » فما أظلم الحكم والحال هذه وما أسوأ وقعه حتى في نفس القاضي
الذي لم يلبث ان أدرك خطأه فيه وما أشبه القانون لانتهاز فرص
صيرورة العقوبات انتهازية

ومحكمة الاستئناف في ما يؤذن فيه بالاستئناف تشبه أن تكون محكمة
تقض وابرأماً فانها انما تنظر وتفصل في مجرد الخطأ في تطبيق نصوص القانون
أو تأويلها فإذا لم تر خطأ أبرمت الحكم وارت رأت طبت القانون أو
رجعت الى الاصح أو الصواب في التأويل وهو جزء عظيم مما تشغل به
محكمة النقض والابرأماً ومما لا يحسن مشاركة غيرها فيه خصوصاً لان
للمحاكم الاستئنافية بالنسبة للمحاكم الجزئية كثيرة متعددة فهي جميع المحاكم
الابتدائية ولا يخفى هنا ما قد يقع من الخلف والتناقض بين المحاكم وبعضها
في مشارب التطبيق ومذاهب التأويل

وعلى حسب ما جاء بالمادة ١٧٥ المعدلة أيضاً في مواد تحقيق الجنايات
يجوز الاستئناف في الحق المدني متى كان المبلغ المطالب به أكثر من

الحل الذي يكون حكم القاضي الجزئي فيه نهائياً فقد يتيسر الاستئناف
للمدعي بالحق المدني في حقوقه دون المحكوم عليه في عقوبته ولا يخفى ما
بينهما من شدة الارتباط ووثيق الاتحاد وفي ذلك ما فيه من عدم
الانصاف وضياح القياس وسقوط قاعدة اتباع الفرع أصله
هذا ما عن لنا ابداءه مضافاً الى ما جاءت به جريدة المؤيد الفراء
بشأن تعديل المادة ١٧٤ من قانون تحقيق الجنايات رغبة في مجرد استيفاء
الكلام عليها والمناسبة حاصلة وجبا في تمحيص الاليق والاعدل بقدر
الامكان قبل مضاء الامر ونفاذه

﴿ الانسان والقرن العشرون ﴾

لعل الانسان لتعوده من بني نوعه نبوء الطبع ورداءة الفعل دائماً او
غالباً لم يشكبر منه ما يراه او يسمعه من هذا القليل فالنفس امام ذلك
لا يأخذها عجب ولا تكاد تتأثر كأنما هي ميتة الاحساس او باردة
العواطف . فهذه الحوادث يتوالى وقوعها لا يفرغ منها زمان ولا يخلو
منها مكان نسمع بها ونراها في كل آن دون ان يلحقنا ذهول او يعترينا
اندهاش او اذا اصابنا شيء من ذلك لا يلبث ان يرتفع ويزول كأنه
لم يكن

خصوصاً ما كان سببه من ذلك كراهة بعض الاديان لبعض لوضوح
السبب ورسوخه في الاذهان وقد قيل اذا عرف السبب بطل العجب
ولكن مما كانت هذه الكراهة ومما تعود الانسان منها فما كان يظن

ولا يخطر ببال أحد من الناس أن تبرز لنا منها صورة ما أقيح ولا ادنس منها في الوجود والوجدان خصوصاً إذا كان ارتسام هذه الصورة في مكان خص لتمجيد اسم الله سبحانه وتعالى وعلا

وان القلم لا رفع ممن ان يتداني الى توضيح هذا الابهام والقرطاس اظهر من ان يكون محلاً لهذا التوضيح والقراء اعلى من ان يجدوا في ما يقرأ شيئاً من ذلك . وما هي والله الا حاجة تعريف الانسان بمقدار سقوط اخيه الانسان وضياعه من الانسانية والأدب ونزوله الى اوضع وادنى ما لو كان في استطاعة احقر المخلوقات واخس الموجودات

فقد عمد في ايام عيد الفطير نفر من الطليان وغيرهم بالاسكندرية الى معبد هناك لاخواننا اليهود هو معبد ايليا النبي عليه السلام (الخضر) ولوثة من اعلاه الى اسفله ومن داخله الى خارجه بما يقرف ويخجل القلم من ذكره وهو الغائط قبعم الله فتركوه باشنع صورة وابشع مثال حتى دل الامر على ذاته بفجأت المحافظة وطهرته كما تطهر الامكنة من الوباء ولعل اصحابنا استحيوا من اذاعة هذا الخبر فتكتموه على مضض قلم تناقله الجرائد على عاداتها في الاخبار وما كان عدم كتابهم اياه ليشينهم فما هو بفعلهم ولا هم العاثبون بل الفعل فعل غيرهم والميب على هؤلاء المعتدين والمعتدي عليه معبد الله لا يسكنه الا هو والانبياء

قال الانسان فعل اخيه الانسان والى ما يكثرون من ترديده وهو القرن العشرون ماله من النفحات نفحات المدنية والارتقاء والصعود الى اوج الكمال والتمام والى من يصدقون بتهته الدم ويستبعدون ان يكون

اساسها الكراهة والبغض هذه المحبة الطاهرة والمودة الزاهرة والعشق
الذي ما من بعده عشق ووداد

﴿ القرايون بهاليطس — تابع ﴾

« يختنون الصبي في اليوم الثامن من عمره والختان عندهم مجرد قطع
الغرة دون فسخها . يعقدون عقود زواجم بالكنيس بعد ان يذروا على رأس
العروسين قليلاً من الرماد حداً على خراب اورشليم . وخاتم الخطبة عندهم
لا يكون الاً من الفضة ولها صيغة معينة هي ان يقول الخاطب لمن يخطبها
خطبتك لي بامانة . وقلما وقع عندهم الطلاق خصوصاً لشدة وصعوبة قيود
الورقة التي يكتب بها

« يوقدون عند رأس الميت وعند قدميه الشموع او المصابيح بقدر منزلته
وحسب درجته بين الناس ويتقدم الجنازة الرجال اولاً ثم النش ثم النساء
« هذا بعض البيان من احوال وعوائد هذا القوم القليل المملوء
اسراً ورموزاً » اهـ

هذا ما نقوله جريدة التاج العبرية لاخواننا اليهود الربانيين ببلدة ورسو من
اقليم بولاندي بمملكة روسيا عن اليهود القرايين ببلد هاليطس نقلناه معرباً
بالتابع لجماعتنا القرايين بمصر ليعرفوا من احوال اخوتهم هناك وليعرفوا هم
وغيرهم غير ذلك ايضاً مما يلاحظه المتأمل في اثناء المقالة مما هو كثير وخليق
بالتمعن والنظر ولا بد لنا ان شاء الله من ان نعلق بعض الشيء على ذلك مما
عليه علينا الخاطر ويرشدنا اليه الضمير